دراسة عن العنف الرقمي ضد المرأة في مصر

أبريل ٢٠٢٣

Federal Foreign Office

secdev.foundation

DIGITAL arabia network

دراسة عن العنف الرقمي ضد المرأة في مصر

خلاصة

لعنف الرقمي ضد المرأة ظاهرة متنامية ليس فقط في مصر، ولكن أيضًا في جميع بلدان العالم، بالرغم من ذلك - يظل لكل بلد سياقه الخاص من تلك الظاهرة، سياق يفرض أشكالاً معينة - دون غيرها من ذلك العنف الرقمي باعتبارها الصور الأكثر شيوعاً في هذا البلد أو ذاك، وبالرغم أيضاً من خطورة تداعيات ذلك النوع من العنف - الا انه لا توجد أبحاث كافية حوله في مصر. وبينما اتخذت السلطات المصرية خطوات نحو معالجة هذه القضية ، إلا أنها لا تزال دون حل إلى حد كبير.

تستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على تجارب بعض من تعرضن للعنف الرقمي، والتي تم جمعها عن طريق المسح الاستقصائي، كذلك تتضمن الدراسة أيضًا رؤى الخبراء العاملين في هذا المجال في المشكلة ذاتها، والحلول العملية الكفيلة بعلاجها.

جمعت هذه الدراسة بيانات استقصائية من 29 امرأة مصرية وأجرت مقابلات مع سبعة خبراء لديهم خلفية عن العنف الرقمي ضد المرأة، كما رصدت الجهود الحقوقية النسوية وأنشطة منظمات المجتمع المدني، والتداعيات الاجتماعية والنفسية لفهم تأثيرات العنف الرقمي ضد المرأة وحجمه الحقيقي في مصر، في محاولة لإلقاء الضوء على صور هذا النوع من العنف، وأسبابه والأضرار الناجمة عنه على حياة المرأة - والحلول الممكنة جراء ذلك.

توضح نتائج هذه الدراسة أن العنف الرقمي ضد المرأة يعكس عدم التماثل بين الجنسين، وانتشار إساءة معاملة النساء بشكل عام في الواقع المعاش.

تكمن العقبة الرئيسية أمام معالجة العنف الرقمي ضد المرأة في مصر في احجام وتردد النساء في الحديث عن الانتهاكات التي يتعرضن لها، وعدم الإبلاغ عن الاعتداءات، ما يترك جميع المعنيين غير مدركين لحجم المشكلة، ليظل الضحايا يكافحن بمفردهن في صمت.

تنتهي الدراسة بتوصيات ضرورية لصانعي السياسات والمنصات الرقمية وتسلط الضوء على مجالات البحث المستقبلي.

ملخص تنفيذي

يتصاعد العنف ضد المرأة في مصر، وأحد المؤشرات على ذلك هو التنامي الملحوظ في جرائم قتل النساء في الآونة الأخيرة، حسبما نُشر في وسائل الإعلام الرئيسية. يتزامن ذلك أيضًا مع التصعيد الملحوظ في العنف الرقمي ضد المرأة، وهو ما يُنظر اليه باعتباره انعكاس طبيعي لتصاعد العنف ضدها بشكل عام.

تستهدف هذه الدراسة استكشاف وفِهم هذا التصعيد الملحوظ للعنف الرقمي في مصر، وتبدأ الدراسة بمراجعة الأدبيات المتوفرة بهذا الخصوص، تليها دراسة استقصائية قائمة على جمع البيانات من النساء اللواتي يستخدمن الإنترنت، وتعرضهن للعنف الرقمي.

بلغت الاجابات الواردة على الاستطلاع 29 اجابة فقط، وبسبب محدودية الاجابات - تم اجراء سبع مقابلات مع خبراء للتيقن من النتائج على نحو أكبر.

قبل انتشار الإنترنت في مصر، كانت المرأة المصرية تعاني بالطبع من التحرش الجنسي من بين أشكال أخرى من العنف - ومع دخول الإنترنت انتقل ذلك العنف الذكوري تجاه النساء من الواقع المعاش إلى العالم الافتراضي، ما أدى إلى نشوء بيئة معادية للناشطات عبر الإنترنت، وانزعاج شبيه بما يشعرن به حال التحرش بهن في الشوارع، وتزايد الأمر مع تنامي حالات „ العنف الرقمي“ بحق النساء - ليتحول بدوره - وبشكل معاكس هذه المرة - من العالم الافتراضي مرة أخرى الى الواقع المعاش، وبصور مختلفة بما في ذلك الابتزاز على وجه العموم، والابتزاز الجنسي بوجه خاص.

بينت الدراسة ان منصات فيس بوك - وفيس بوك ماسينجر هما المنصتين الأكثر استخدامًا لممارسة العنف الرقمي. ومع ذلك، تُستخدم منصات أخرى، وخاصة تليجرام لممارسة العنف الرقمي المنظم من قبل مجموعات.

المنصات التي ذُكرت ايضاً والتي يُستخدم فيها العنف الرقمي بحق النساء - وان كان على نحو أقل هي انستجرام وتويتر وواتس اب، ولينكد ان، وتيك توك.

هذا ويُعتبر الابتزاز بشكل عام والابتزاز الجنسي على وجه الخصوص هو العنف الرقمي الأكثر شيوعاً - والذي تخشى منه النساء أكثر من غيره، وتؤكد هذه الدراسة أن ثلاث فئات من النساء كن هدفاً رئيسياً لهذا النوع من العنف.

الفئة الأولى : الشابات.

يعتقد الجناة ان من السهل إثارة خوفهن من الفضيحة، فالطبيعة المحافظة للمجتمع المصري تحصر قيمة المرأة في عفتها، ومن السهل إثارة الشكوك حول الاخلاق والفضيلة لديها، وبالنسبة للفتيات الصغيرات فعادة ما يُقدم الجناة على اختبارهن لمعرفة ما إذا كانوا سينجحون في إثارة الخوف لديهن أو أن الضحية ستلجأ للدفاع عن نفسها على سبيل المثال، بإخبار والديها، أو رفع شكوى، أو مجرد التهديد بالقيام بذلك. إذا اقدمت الفتاة على مثل تلك الإجراءات، فقد يكون ذلك كافياً في بعض الحالات لإنهاء المشكلة، وهذا يشير إلى أن نشر الوعي وتثقيف الفتيات حول كيفية التعامل مع الجناة أصبح أمرًا ضروريًا، كما أن تثقيف الوالدين والمعلمين حول معايير وعواقب مثل هذه المواقف وكيفية دعم الضحية يمثّل أداة مهمة في مكافحة العنف الرقمي ضد المرأة.

لفئة الثانية: الزوجات والشركاء بشكل عام.

تكتشف العديد من النساء وقت الطلاق أنه قد تم تصويرهن أثناء الجماع، الا ان الصور تظهرهن هن فقط دون ازواجهن، ما يفتح الباب امام امكانية استخدام تلك الصور استخداماً اجرامياً للبرهنة على ان الزوجة قد ارتكبت جريمة الزنا، وبالتالي ابتزازهن من قِبل الأزواج السابقين لتحقيق امتيازات مالية أو الاضطرار لتقديم تنازلات تضر بهن.

المجموعة الثالثة، التي تتعرض ليس فقط للابتزاز - بل أيضاً للتهديدات بالقتل هي مجموعة الناشطات النسويات، والتي يُنظر إليهن باعتبارهن مفسدات للمرأة والمجتمع، وعادة ما يتم إلقاء اللوم عليهن باعتبارهن

سبب المشاكل الاجتماعية المختلفة التي تواجه المجتمع المصري، لتبنيهن قضايا حقوق المرأة وحرياتها.

تراوحت ردود أفعال النساء تجاه العنف الرقمي بين تجاهل ما يتعرضن له - ومحاولة منع الجاني من الاستمرار، والإحجام عن إبلاغ المنصة أو السلطات بما يجري - باعتبار ان الابلاغ "غير مجدٍ"، ولن يساهم في عقاب الجاني. وبات بعض الضحايا أقل نشاطًا على الإنترنت، ولجأ البعض الآخر إلى تغيير إعدادات الخصوصية لحماية انفسهن. كذلك تراوحت آثار حالات العنف الرقمي بين الأرق والاكتئاب والحذر عند استخدام منصات التواصل الاجتماعي، والتغيير في طريقة التعبير عن أنفسهن عبر الإنترنت، والتعرض للوم من الأسرة، أو ممارسة اللوم الذاتي، وفقدان الثقة في النفس والآخرين، والآلام الجسدية، وتقلص الشعور بالذنب، والنوم ، وتزايد الافكار بشأن الانتحار.

تعتقد النساء أن السبب الرئيسي لانتشار العنف الرقمي هو احجام الضحايا عن إبلاغ الجهات المختصة عن الجناة، ومواجهة هذا العنف بالصمت، وغياب سيادة القانون. ففي الاستطلاع ترددت العبارة المعروفة "من آمن العقاب اساء الادب" عدة مرات ردًا على السؤال الذي طرح حول سبب انتشار الرقمي.

يعد غياب التشريعات المناسبة والافتقار إلى عملية إبلاغ سهلة وفعالة من العوامل الرئيسية في قرار الضحايا بعدم الإبلاغ. بالإضافة إلى ذلك، يلعب نقص الدعم النفسي والاجتماعي دورًا كبيراً في شعور الضحايا بمزيد من العزلة، ما قد يؤدي بهن في النهاية إلى إيذاء أنفسهن أو حتى الانتحار كما في حالة بسنت خالد.

بناءً على نتائج هذا البحث، تم اقتراح العديد من التوصيات الاجرائية لمعالجة قضية العنف الرقمي ضد المرأة في مصر على النحو التالي:

1. دفع النساء إلى التخلي عن الصمت في مواجهة العنف الرقمي حيث لا يمكن حل المشكلة إلا بعد فهمها، وحتى يحدث ذلك هناك العديد من الإجراءات التي يتوجب اتخاذها- ورغم انها لن تؤدي إلا إلى تقليص وتخفيف حدة المشكلة - دون التخلص الكامل منها، الا انها ضرورية لوضع المجتمع على طريق حل المشكلة حلاً حقيقياً.

2. رفع مستوى الوعي لتحويل انعدام الثقة بالمرأة إلى فهم حقيقي لدورها في النظام الاجتماعي، وان لكل شخص الحق في الشعور بالأمان في العالم الافتراضي، ما سيساهم في إنشاء شبكة الدعم المطلوبة لضحايا العنف الرقمي، وعلى أمل ان يتم تشجيع المزيد من الضحايا على خوض المعركة القانونية من أجل الإنصاف، وحصول قضايا العنف الرقمي على التغطية الاعلامية اللازمة في وسائل الإعلام حتى تتحول الى عامل ردع في مواجهة الجناة.

3. وضع قانون موحد لمكافحة العنف بشكل عام ضد المرأة، وبضمنه العنف الرقمي - فالتشريع الحالي رغم كونه متقدمًا الا انه يبدو غير كافٍ لردع الجناة عن ارتكاب اعمال العنف.

4. إنشاء آلية رقمية للإبلاغ عبر الإنترنت عن حالات العنف الرقمي، على غرار البلدان الأخرى في المنطقة - على سبيل المثال ولو بتعيين موظفة مسؤولة عن تلقي شكاوي العنف الرقمي ضد المرأة - فمثل تلك الآلية ستشجع الضحايا على الابلاغ .

5. تدريب جميع العاملين على التعامل بحساسية مع ضحايا العنف الرقمي ضد المرأة - من موظفي الخط الساخن للرد على الشكاوي، وصولاً إلى قضاة المحكمة.

6. العمل على تدعيم القدرات النفسية والاجتماعية للآباء والمعلمين والمتخصصين النفسيين لافتقارهم أحيانًا إلى فهم أفضل الطرق للتعامل مع ضحايا العنف الرقمي ضد المرأة. وأخيرًا ضرورة تقديم الدعم القانوني والنفسي والتقني المجاني باعتباره امراً لا غنى عنه.

مقدمة

"الاعتياد على كراهية النساء واساءة معاملتهن عبر الإنترنت يعكس ويعزز منهجية عدم المساواة." - سوزور وآخرون[1]

على الصعيد الدولي - أبلغت واحدة من كل ثلاث نساء عن تعرضها خلال العقد الماضي للعنف الرقمي،[2] هذا الرقم يرتفع بشدة في حالة مصر - والتي بلغ عدد سكانها عام 2022 مائة وعشرة ملايين نسمة، منهم 49.4% من الإناث.[3] وهذا يجعل مصر أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان وثالث أكبر دولة من حيث عدد السكان في إفريقيا، بعد نيجيريا وإثيوبيا[4] - هذا وتتمتع مصر بمجتمع محافظ حيث القيم مدفوعة بالتقاليد والمعتقدات الدينية.

تواجه مصر عدة تحديات اقتصادية، أخطرها ما يتعلق بتخفيض العملة - الجنيه المصري - وأزمة توافر العملة الصعبة وخاصة الدولار الأمريكي داخل البلاد.

التقارير تشير الى أن الجنيه المصري هو "أسوأ العملات أداءً في عام 2023" ما أدى إلى اندلاع الأزمات في بلد يعيش ثلث سكانه البالغ عددهم 110 مليون نسمة على أقل من 2 دولار أمريكي يومياً[5] - وهو ما يدفع كثيرون للتساؤل عما إذا كانت مصر في طريقها نحو لبنان جديد. يذكر الاقتصاديون ان معدل التضخم الحقيقي - غير الرسمي - يبلغ حالياً - بسبب نقص العملة الصعبة 101٪[6] - ما انعكس بدوره سلباً على معدل استيراد المنتجات الأساسية، التي لم تعد متوفرة، وبات الشغل الشاغل للمصريين في الوقت الحالي هو كيفية مواجهة التحديات الاقتصادية وتوفير سبل العيش قدر الامكان - هذا بالطبع الى جانب التحديات الأخرى التي تواجهها مصر بما في ذلك التحديات السياسية والبيئية التي تزيد من ضغوط الحياة اليومية.

يبلغ معدل انتشار الإنترنت في مصر72.2 ٪، حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت عبر الهاتف المحمول 69.72 مليون في سبتمبر 2022 بناءً على مؤشرات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية. ووفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2020 ، كان إجمالي استخدام الذكور في مصر للإنترنت 73.2% مقارنة بـ 70.9٪ للإناث، مع تفاوت كبير في تلك النسب بين المناطق الحضرية والريفية - حيث بلغ معدل استخدام الرجال للانترنت 85,9% في المناطق الحضرية و 63.1٪ في المناطق الريفية مقارنة بالنساء اللواتي يتميزن بنسب استهلاك اعلى تصل الى 87.0٪ في المناطق الحضرية - الا انها لا تتجاوز 56.7٪ فقط في المناطق الريفية.[7]

على الرغم من هذه الأرقام ففي الدراسة التجريبية عام 2022 يبيّن مؤشر الفجوة الرقمية بين الجنسين أن مصر تعاني من فجوة رقمية بين الجنسين بنسبة 55.76٪. مع العلم ان احتساب النسبة المئوية يتم وفقاً لثلاثة جوانب.

اولهم البنية التحتية الرقمية - وإمكانية استخدام الإنترنت، والقدرة على تحمل التكاليف، وحماية البيانات والأمن السيبراني.

وثانيهم العوامل التمكينية - سياسات الشمول الرقمي والجنساني، والشفافية، والمهارات الرقمية وتدابير مكافحة العنف الرقمي ضد المرأة.

وثالثهم التداعيات والنتائج - الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى الإنترنت، واستخدام الهاتف المحمول، والمدفوعات الرقمية، والتوازن بين الجنسين في صنع القرار في القطاعين العام والخاص.

فيما يتعلق بالبنية التحتية سجلت مصر 68.23٪ فقط بسبب محدودية الوصول إلى الشبكة الرقمية، و 44٪ فقط فيما يتعلق بامكانية الاستخدام بسبب محدودية الموارد المالية باعتبارها واحدة من العوامل التي تحد من استخدام الانترنت، و 55.05٪ فيما يتعلق بالتداعيات والنتائج بسبب انخفاض نسبة النساء ضمن قوة العمل التي تستخدم الانترنت،[8] هذا وتسعى الحكومة المصرية جاهدة لتقليص تلك الفجوة من خلال مبادرات مختلفة مثل مبادرة "من أجل مستقبل رقمي" (2021). والمبادرة كانت بالمشاركة بين الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركة Cisco متعددة الجنسيات لتكنولوجيا المعلومات وتهدف إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين من خلال بناء القدرات الرقمية لـ 5000 امرأة بما في ذلك موظفات الحكومة والجامعات والكادر التعليمي، ونشطاء المجتمع المدني. كما تضمنت المبادرة برنامج لتدريب المدربين.[9]

تعرضت غالبية النساء المصريات إما للتحرش الجنسي في شوارع مصر أو العنف الأسري أو شكل آخر من أشكال العنف لأنهن نساء،[10] ومع انتشار استخدام الإنترنت انتقل العنف بشكل ما لتلك المنصة الجديدة للتعبير عن نفسه. وبينما أتاحت شبكة الإنترنت للنساء مساحة للتعرف على العنف ضد المرأة، ومشاركة الخبرات، وبناء الوعي الجماعي، الا انها تحولت أيضاً وفي نفس الوقت الى مساحة يتعرض فيها النساء بشكل متكرر لشكل مختلف ومبتكر من العنف هو العنف الرقمي.

كشكل من أشكال العنف ضد المرأة - ووفقاً لتعريف الأمم المتحدة - فالعنف الرقمي هو "أي عمل من أعمال العنف يتم ارتكابه أو المساعدة فيه أو تفاقمه باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الهواتف المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وألعاب الكمبيوتر ونصوص الرسائل والبريد الإلكتروني وما إلى ذلك) ضد امرأة لكونها امرأة"؛[11]

1. Suzor, N., Dragiewicz, M., Harris, B., Gillett, R., Burgess, J., & Van Geelen, T. (2018). Human rights by design: The responsibilities of social media platforms to address gender-based violence online. Policy & Internet, 11(1), 84–103. doi:10.1002/poi3.185
2. World Health Organization. 2021. Devastatingly pervasive: 1 in 3 women globally experience violence. https://www.who.int/news/item/09-03-2021-devastatingly-pervasive-1-in-3-women-globally-experience-violence
3. World Bank. 2021. Population, total - Egypt, Arab Rep.https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=EG
4. CIA.The World Fact Book - Egypt. 2023. https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/egypt/
5. The Economist. To save Egypt's economy, get the army out of it. 2023. https://www.economist.com/leaders/2023/01/26/to-save-egypts-economy-get-the-army-out-of-it
6. Cathrin Shaer. 2023. Economic crisis: Is Egypt the 'new Lebanon?'. DW. https://www.dw.com/en/economic-crisis-is-egypt-the-new-lebanon/a-64469810
7. Gender ICT Statistics. International Telecommunication. https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx
8. The Gender Digital Divide Index. 2022. https://gddindex.com/
9. Mohsen Abdelrazek. 2021. "Her for a Digital Future...a New Initiative to Reduce the Gender Gap. Almasry Alyoum. https://www.almasryalyoum.com/news/details/2457831
10. UNFPA Egypt. Gender-based Violence in Egypt. https://egypt.unfpa.org/en/node/22540
11. UN Women. Frequently asked questions: Types of violence against women and girls. https://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/faqs/types-of-violence

والعنف الرقمي ظاهرة عالمية حيث يستخدم الجناة التكنولوجيا لارتكاب ليس فقط أشكالاً معروفة مسبقاً من العنف ضد المرأة مثل المطاردة، بل وممارسة أشكال جديدة من العنف التي بات من السهل ارتكابها بمساعدة التقنيات الجديدة، مثل التقاط وتركيب الصور.[12] علاوة على ذلك، فإن العنف الرقمي الجديد هذا لم يعد مرتبطاً بالجغرافيا أو المسافة فالجناة والضحايا يمكن أن يكونوا موجودين في بلدان مختلفة.[13]

تشمل أشكال العنف الرقمي - على سبيل المثال لا الحصر - المطاردة والتسلط عبر الإنترنت والمضايقات الإلكترونية، والابتزاز الإلكتروني، والابتزاز الجنسي وفضح وتوزيع البيانات الخاصة.

تستهدف هذه الدراسة البحثية إلقاء الضوء على العنف الرقمي ضد المرأة في مصر، وفي نفس الوقت متابعة اثاره وتداعياته على المرأة، والمشهد القانوني المصاحب لذلك النوع من العنف، والجهود المبذولة لمكافحته.

لفهم العنف الرقمي، يحتاج المرء أولاً إلى فهم العنف عموماً ضد المرأة في مصر، والذي بات جزءً من الثقافة والتقاليد العامة - فوفقًا لمؤشر المساواة بين الجنسين لعام 2021 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحتل مصر المرتبة 109 من بين 169 دولة من حيث المساواة بين الجنسين، ما يشير إلى وجود هوة كبيرة بين الجنسين مدفوعة في الغالب بديناميكيات سوق العمل،[14] فقد كشف تقرير صادر عن الأمم المتحدة في عام 2013 أن 99.3٪ من الفتيات المصريات اللائي شملهن الاستطلاع تعرضن للتحرش الجنسي،[15] فيما كشف تقرير آخر صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمجلس القومي للمرأة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عام 2015 أن 7.8 مليون امرأة مصرية يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي سنويًا،[16] بل ان الاعتداء الجماعي وعمليات الاغتصاب على النساء في مصر أمر متكرر- حتى من قبل بدء جائحة الفيروس التاجي الأخيرة.[17] علاوة على ذلك، لا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أمراً تقليدياً ومنتشرًا على نطاق واسع في محاولة لقمع الرغبة الجنسية للأنثى.[18] وفيما يتعلق بالعنف الأسري، نوقش على مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية عام 2022 قضية حق الرجل في أن يضرب زوجته، وما اذ كان ذلك متوافقاً مع مبادئ الشريعة الإسلامية،

وكانت المناقشة مدفوعة بإصلاح مقترح للقانون لتجريم العنف الأسري والمطالبة بعقوبات رادعة،[19] وعلى الرغم من التقارير العديدة عن العنف الجنسي في مصر - فإن غالبية حالات العنف ضد المرأة لا يتم الإبلاغ عنها، لذلك نحن غير مدركين للمدى الحقيقي للمشكلة، فالثقافة العامة في مصر تلوم ضحايا العنف الجنسي في مصر وتحملهن المسؤولية عما يحدث معهن حال تجرأهن على الشكوى، ما يفسر الاحجام عن تقديم الشكاوي ضد الجناة.[20]

أُجبر الناس على البقاء والعمل من المنزل وقضاء المزيد من الوقت على الإنترنت نتيجة للإغلاق العالمي لعام 2020. وقد أدى ذلك ليس فقط إلى زيادة العنف المنزلي بل أيضًا العنف الرقمي - وتشير العديد من الدراسات الى ان هذا النوع من العنف تزايد مع بدء جائحة الفيروس التاجي، وأفاد مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في الأيام الأولى للوباء أن العالم شهد زيادة في الهجمات الإلكترونية مع بدء التفرغ للعمل عبر الانترنت، مشيرًا إلى وقوع هجوم إلكتروني كل 39 ثانية بالإضافة إلى زيادة بنسبة 600٪. في رسائل البريد الإلكتروني الضارة، وقد تزامن كل هذا مع الانخفاض الحتمي في توافر وسرعة خدمات الدعم لضحايا العنف والعنف الرقمي ضد المرأة بسبب الوباء.[21] لذلك، يبدو أن العنف الرقمي ضد المرأة في مصر هو امتداد لممارسات وثقافة العنف بشكل عام ضدها، والموجودة بالفعل ، وغالبًا ما يكمل كل من العنف ضد المرأة والعنف الرقمي بعضهما البعض.

وفقًا للأدبيات المحدودة المتوفرة - فإن أحد أكثر أشكال العنف ضد المرأة شيوعًا التي تمت مناقشتها هو التحرش الجنسي الرقمي، وهو أمر مفهوم

12. Suzie Dunn, "Technology-Facilitated Gender-Based Violence: An Overview" (2020) Centre for International Governance Innovation: Supporting a Safer Internet Paper No. 1
13. ibid
14. UNDP. 2021. Gender Equality Index. https://hdr.undp.org/data-center/thematic-composite-indices/gender-inequality-index#/indicies/GII
15. UNFPA Egypt. Gender-based Violence in Egypt. https://egypt.unfpa.org/en/node/22540
16. ibid
17. Nina Burleigh. 2014. Gang rape, the dark side of Egypt's protests. CNN. https://edition.cnn.com/2013/07/03/opinion/burleigh-rapes-tahrir-square/index.html
18. Langer, A. 2018. 'Stop Taking Your Daughters To Be Mutilated'. Spiegel International. https://www.spiegel.de/international/tomorrow/genital-mutilation-in-egypt-stop-taking-your-daughters-to-be-mutilated-a-1199322.html
19. Elhekaya, 2022. A heated discussion between Amr Adib and the guests about the characteristics of wife-beating, for which the husband deserves imprisonment. https://www.youtube.com/watch?v=gd65FgmKWbE
20. Langer, A. 2018. 'As an Egyptian Woman, You Spend Your Entire Life Dealing with Sexual Violence'. Spiegel International. https://www.spiegel.de/international/tomorrow/almost-every-egyptian-woman-is-subjected-to-sexual-harassment-a-1198328.html
21. Associated Press. May 23, 2020. UN Warns Cybercrime on Rise During Pandemic. https://www.voanews.com/a/covid-19-pandemic_un-warns-cybercrime-rise-during-pandemic/6189806.html

نظرًا لمدى انتشار التحرش الجنسي في البلاد، وكشفت دراسة أجريت عام 2017 تضمنت استطلاع آراء 2350 طالبة من جامعة بني سويف حول التحرش الجنسي عبر الإنترنت أن 80٪ منهن تعرضن للعنف، وتحديداً التحرش الجنسي عبر الإنترنت، خلال الأشهر الستة الماضية، وتكرار حدوث ذلك للكثير منهن أكثر من مرة. وذكرت المشاركات في الدراسة أن ردود افعالهن المعنوية تفاوتت بين الغضب والخوف والكراهية والحزن تجاه هذه التجارب.[22]

دراسة أخرى مختلفة أجراها حسن وآخرون عام (2020) - جمعت بيانات من 356 امرأة من جميع أنحاء مصر ووجدت أن 41.6٪ من المشاركات عانين من العنف الرقمي في العام السابق، وان 45.3٪ من الضحايا عانين أكثر من مرة من حوادث العنف تلك، وقد اشتملت أشكال العنف الرقمي التي تعرضن لها في الغالب على تلقي صور أو رموز غير لائقة أو مهينة أو عنيفة ، أو رسائل بريد إلكتروني أو رسائل مهينة ، أو منشورات أو تعليقات مسيئة أو مهينة، أو ملفات ضارة عبر رسائل البريد الإلكتروني، وأفاد 14.9٪ من الضحايا أن حساباتهن تعرضت للاختراق، ومثلما بينت الدراسة السابقة فقد شعر الضحايا بالغضب والخوف بالاضافة الى شعورهن بالقلق، او تنامي الافكار الانتحارية أو الرغبة في الانتقام. كما أفاد 13.9٪ من الضحايا أنهن توقفن عن التواصل عبرالإنترنت.[23]

بينت دراسة أخرى قام بها الطوخي وآخرون عام 2022 - أنه من بين 324 من الإناث تعرض 85٪ منهن للعنف الرقمي، وأن ما يقرب من 64٪ تعرضن له ثلاث مرات أو أكثر. وأظهرت الدراسة أن ما يقرب من 53٪ من الضحايا تعرضن للاعتداء عبر وسائل التواصل الاجتماعي و 43.3٪ عبر الهواتف المحمولة. وفيما يتعلق بصور ردود افعال الضحايا على ما تعرضن له، أشارت الدراسة الى تجاهل 32٪ منهن للجناة، فيما رد 24٪ رداً مباشراً دون طلب أي مساعدة، وطلب 25٪ منهن الدعم من أسرهن، و 10.5٪ من أصدقائهن، ولجأ 4.36٪ منهن فقط الى ابلاغ السلطات بما تعرضن له، كذلك تفاوت الأثر النفسي بين الغضب والقلق والخوف وطلب الانتقام والأفكار الانتحارية. المشاركات في الدراسة كشفن ايضاً عن تعرضهن لأضرار جسدية ومالية بسبب تلك الاعتداءات.[24]

دراسة اخرى أجراها مجلس النواب في عام 2019، بينت تسجيل 1038 جريمة إلكترونية في شهري سبتمبر وأكتوبر، معظمها جرائم ابتزاز لنساء وفتيات بصور ملفقة. وأشارت الدراسة أيضًا إلى أن وزارة الداخلية اعتقلت 300 مواطن بتهمة ارتكاب جرائم إلكترونية خلال 60 يومًا فقط.[25]

في بداية عام 2022 ، أُعلن في مصر عن أول قضية رأي عام عنف رقمي، وقد حفز ذلك انتشار الوعي بشأن ضرورة الكشف عن جرائم العنف الرقمي عموماً.

بسنت خالد البالغة من العمر 17 عامًا - واجهت ابتزازًا عبر الإنترنت عن طريق الصور المفبركة، وأقدمت على الانتحار عندما انتشرت الرسائل والصور ولم تدعمها عائلتها.[26] كانت هذه الحادثة هي الأولى من بين حوادث عديدة تلتها في نفس العام.

شكل آخر مكشوف من العنف الرقمي تمثل في تبادل مجموعات من الرجال فقط على منصة واتس اب صور نساء عاريات، ومعظمها صور لصديقاتهم. والمجموعة الأشهر تكونت من 50 طالبًا وخريجًا من الجامعة الأمريكية بالقاهرة تبادلوا فيما بينهم صور نساء عاريات من المتواجدات في محيطهم، وقيل وقت كشف الجريمة أن تلك المجموعة مستمرة هكذا منذ ست سنوات، وقد شاع وجود مثل تلك المجموعات بين طلاب الجامعات الى حد انها باتت جزءً من الثقافة العامة للرجال في مصر، وما أدى إلى تفاقم المشكلة، هو أن المشاركين في تلك المجموعات كانوا „ علناً „ من المدافعين عن حقوق المرأة ويتظاهرون بأنهم من الداعمين لقضاياها، ما عمّق الشعور بانعدام الثقة.[27]

وبحسب الصحفية رانيا حلمي، فإن الصور العارية تم استخدامها لابتزاز الضحايا، وتبادلها الرجال مع بعضهم البعض وبيعت لآخرين، بالرغم من ان الصور لم تكن فقط لشريكات الحياة بل أيضًا لقريبات مثل الأمهات والأخوات.[28] وعادة ماكان يتم تشكيل المجموعات التي تبيع محتوى جنسي على منصة تليجرام - دون حاجة لتسجيل أرقام الهواتف أو أي بيانات شخصية، ولاكتساب عضوية تلك المجموعات لا يحتاج الشخص الا إلى إرسال صور قريباته عارية - لمدير تلك المجموعة، مع ارسال حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي له أيضاً - للتأكد من انه يعرفهن شخصياً. ولزيادة التأكد يجري تحديد تفصيلة معينة - كإيماءة يد مثلاً - تم الاتفاق عليها مسبقًا لتظهر في الصورة، وتقول الصحفية أن هناك مجموعات متباينة لأنواع مختلفة من المحتوى الجنسي، بما في ذلك محتوى الأطفال والفتيات القاصرات. ويقول مديرو المجموعات انها في مأمن من الحظر من قبل السلطات.

الى ذلك - تضمن مقال للصحفية المذكورة أن العديد من الضحايا، ذكورًا وإناثًا لجأوا الى جمعية "قاوم"-[29] وهي مبادرة لدعم ضحايا العنف الرقمي ومحاربة الابتزاز عبر الإنترنت. وبحسب الصحفية - يقول محمد اليماني مؤسس قاوم "نلحأ للتفاوض اذا ارتكب جريمة الابتزاز فردٌ واحد، أما اذا أُرتكبت الجريمة من مجموعة اجرامية منظمة - حينها تلجأ „قاوم„ للدعم النفسي والمساعدة في إبلاغ السلطات".

الصورة التالية في الشكل 1 أدناه هي مثال على حالة ردت فيها محاولة ابتزاز الجاني عليه. اعترف شاب يبلغ من العمر 26 عامًا على صفحة فيسبوك باسم Cairo Confessions، بابتزاز شريكته السابقة لتشويه سمعتها لأنها تركته بعد انتظار عامين ونصف حتى يجعل علاقتهما رسمية. قال إنه كان يبتزها من الألم لأنها تركته عندما بدأ في حبها، وكان في أمس الحاجة إليها. وسبب مشاركته هذا الاعتراف، هو أن الفتاة عادت بعد فترة

22. Arafa, A., Elbahrawe, R., Saber, N., Solima, S. and Abbas, A. 2017. Cyber sexual harassment: a cross-sectional survey over female university students in Upper Egypt. International Journal of Community Medicine and Public Health. 55. 61-65. 10.18203/2394-6040.ijcmph20175763.
23. Hassan, F., Fatma, N., El Desouky, E., Salem, M., and Ali, Mona. (2020). Cyber violence pattern and related factors: online survey of females in Egypt. Egyptian Journal of Forensic Sciences. 10, 6. https://doi.org/10.1186/s41935-020-0180-0
24. Rabab Eltokhy; Amal Mahmoud; Shimaa Ahmed Alsaeed. "Assessment of cyber abuse during the years 2020 and 2021 among a sample of Egyptian females". The Egyptian Journal of Forensic Sciences and Applied Toxicology, 22, 2, 2022, 47-56. doi: 10.21608/ejfsat.2022.126994.1253
25. Amin Saleh. 2019. Parliament Study About Cybercrimes. https://www.youm7.com/story/2019/11/5/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-1038-%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D8%AA-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84/4486999
26. Abdou, Mona. 2022. Two Arrested for Blackmailing Egyptian Girl Who Died by Suicide. Egyptian Streets. https://egyptianstreets.com/2022/01/05/two-arrested-for-blackmailing-egyptian-girl-who-died-by-suicide/
27. Aboshady, A. 2020. AUC Nude-Sharing Groups: The Complicity And Masculine “Norms” We Don’t Talk About. Identity Magazine. https://identity-mag.com/auc-nude-sharing-groups-the-complicity-and-masculine-norms-we-dont-talk-about/
28. Rania Helmi. “The Nudes Business: How your body could be used for profits without your knowledge”. Raseef22. 2022. https://raseef22.net/article/1086130
29. Qawem. https://www.facebook.com/qawem.community

digitalarabia.network

الشكل 1: لقطة شاشة من اعتراف على صفحة "اعترافات القاهرة" على الفيسبوك.

لابتزازه بنفس الرسائل التي حاول ابتزازها بها، مهددة بابلاغ الشرطة اذا لم يرسل لها اموالاً ، الى حد انه كان خائفًا ومتألمًا.[30]

من المثير للاهتمام أن نشهد كيف يتم الاستفادة من منصات التكنولوجيا المختلفة في ممارسة العنف الرقمي. ففي وقت إجراء هذا البحث كانت هناك مجموعة عامة نشطة على تليجرام تضم أكثر من 8000 عضو، باسم "دشمل" Dashmel وهدفها ممارسة العنف الرقمي. يقوم مسؤولو المجموعة بجمع لقطات شاشة لمنشورات أو تعليقات النساء على منصة فيس بوك، والتي يعتقدون أنها غير مناسبة. بعد ذلك، يربطون لقطات الشاشة تلك بالملفات الشخصية للنساء وأي من أقاربهن الذكور حتى يتمكنوا من الاتصال بهن. ويدعون أعضاء المجموعة لإرسال رسائل إلى الأقارب الذكور لإخبارهم بما تفعله نسائهم عبر الإنترنت. في الوقت نفسه، انشأوا صفحة على منصة فيسبوك لنشر صور المنشورات[31](الشكل 2) التي يفضحون فيها الرجال المصريين لعدم تحكمهم في سلوك بناتهم، اللواتي يمارسن الجنس خارج مؤسسة الزواج. يواصل المنشور القول إن الرجال المصريين لا يمانعون في أن تكون بناتهم منحلات - طالما يحدث ذلك في الخفاء - حتى تتمكن البنات من الزواج. تم التستر وراء الدين لتبرير تلك الأفعال، وتحدث الجناة عن رفض الصفح عن المستهدفات من النساء أو أقاربهن الذكور. لاحقاً أُغلقت المجموعة أمام العموم، وباتت لأعضاء المجموعة فقط.

فيما يتعلق بالقوانين التي تتناول العنف ضد المرأة، أصدرت مصر قانونًا عامًا لمكافحة جرائم الإنترنت وجرائم تكنولوجيا المعلومات في عام 2018، ويتضمن القانون 45 مادة تتناول جوانب مختلفة من الجرائم الإلكترونية مع عقوبات تعكس الطبيعة المختلفة لهذه الجرائم، مثل التهديدات والابتزاز والتشهير أو الترهيب. وتشمل العقوبة السجن والغرامة، على سبيل المثال - تبدأ عقوبة الابتزاز الإلكتروني بالسجن لستة أشهر ويمكن تغريم الجاني حتى 200 ألف جنيه مصري. تم تعديل القانون في وقت لاحق لضمان عدم الكشف عن هوية ضحايا هذه الجرائم.[32]

وعلى الرغم من كون قانون مكافحة جرائم الإنترنت وجرائم تكنولوجيا المعلومات المذكور مفيدًا في مكافحة الجرائم الإلكترونية بشكل عام، إلا أنه يواجه انتقادات عديدة، من بينها مثلاً تبريره الرقابة على وسائل التواصل والمراقبة الكاملة للإنترنت.

منظمة Access Now - منظمة تعمل في مجال الحقوق الرقمية أدانت القانون المذكور، وطالبت بسحبه على الفور، وفي تحليلهم للقانون أشارت Access Now إلى المادة 7 من القانون التي تنص على الرقابة ومنح السلطات حق مراقبة المواقع الإلكترونية واغلاقها، كذلك تنتهك المادة 2 من القانون حقوق الخصوصية للمواطنين عبر تخويل السلطات حق الوصول إلى جميع بيانات مستخدمي الاتصالات بما في ذلك المكالمات الصوتية والرسائل وسجل التصفح واستخدام التطبيقات والمزيد، ما يسمح لها بمراقبة كاملة للاتصالات الرقمية للمواطنين. علاوة على ذلك، تمنح المادة 4 نفس الحقوق تلك لحكومات الدول الأجنبية من خلال تسهيل تبادل البيانات بين مصر وتلك الدول، وقد انتقدت Access Now صياغة مواد ذلك القانون، لغموضها الذي يسمح بتجريم النشطاء السياسيين، ويمنح السلطات المزيد من سلطة الرقابة من حيث ما تراه مناسباً أو لا يتلاءم مع ما تسميه أخلاق وقيم المجتمع المصري.[33]

كانت هناك العديد من المبادرات الحكومية ومن المجتمع المدني لمكافحة العنف الرقمي ضد المرأة في مصر. على سبيل المثال ، هناك قانون آخر يستخدم لمعالجة بعض حوادث العنف ضد المرأة ، مثل مادتي التحرش الجنسي رقم 306 (أ) و 306 (ب) / والذي تم تعديله في عام 2021 ليشمل حوادث التحرش الجنسي التي تحدث على وسائل التواصل الاجتماعي.

ويطلق على الوحدة المتخصصة التي تتعامل مع جميع الشكاوى والحالات المبلغ عنها إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات بوزارة الداخلية، كذلك هناك العديد من الخطوط الساخنة لمساعدة الضحايا في وزارة الداخلية وفي المجلس القومي للمرأة وفي مكتب المدعي العام.

مؤسسة قضايا المرأة المصرية دعت إلى قانون موحد لمكافحة العنف ضد المرأة. وبالرغم من ان قانون الجرائم الإلكترونية يوفر أساسًا مهمًا لمكافحة العنف الرقمي، الا انه لا يزال يمثل مشكلة. ففي حالات الابتزاز مثلاً يتعين على الضحايا تقديم أدلة مكتوبة أو توفير شاهدين في حال كان التهديد شفهيًا، وفي حالة عدم تمكن الضحايا من تقديم أي منهما تُرفض القضايا، ولذا جرى شن حملة ضد ذلك على الفيسبوك، واستمرت الحملة تلك 16 يومًا لمكافحة العنف والعنف الرقمي ضد المرأة وشرحها برسوم كاريكاتورية يمكن رؤيتها على صفحات النشطاء على منصة فيسبوك.[34]

30. Cairo Confessions. 2023. Post #189676. https://www.facebook.com/cairoconfessionsofficial/posts/pfbid0mYdMWnF2SpMU7iEVfhS8YXCx9WVuS8mM7sv3MfBFZJ1tD3QwXRNsDwGv2833t8Dbl
31. Pinned post from the Facebook page of Dashmel https://www.facebook.com/photo/?fbid=108585432133870&set=a.107188388940241
32. El-Behary, H. 2018. "All You Need to Know About Egypt's First Cybercrime Legislation." Egypt Independent. https://egyptindependent.com/all-you-need-to-know-about-egypts-first-cybercrime-legislation/
33. Access Now. 2018. Egyptian Parliament approves Cybercrime Law legalizing blocking of websites and full surveillance of Egyptians. https://www.accessnow.org/egyptian-parliament-approves-cybercrime-law-legalizing-blocking-of-websites-and-full-surveillance-of-egyptians/
34. Center for Egyptian Women Legal Assistance. 2023. Facebook Campaign promoting a unified law combatting violence against women https://www.facebook.com/cewla.eg/posts/pfbid0yhukaj5UQtikp53ejZm3SLP22JHf3isCFaaCt7xG7fSJGQPhUbgd7VGMMhsU19EWl

مؤسسة المرأة الجديدة - منظمة نسوية غير حكومية تعمل في مجال تمكين المرأة - قامت بدورها بحملة من أجل سن قانون موحد لمكافحة العنف ضد المرأة، وذلك على غرار ما تم في المغرب وتونس كدول عربية نجحت في سن مثل هذا القانون، وتكمن أهمية هذه الخطوة في الحاجة إلى توحيد التشريعات والمصطلحات المتعلقة بالعنف والجريمة ضد المرأة، وتحديد العقوبات المناسبة لكل جريمة.[35]

بالإضافة إلى إصلاح القانون، تنشط الحكومة أيضًا في نشر الوعي العام بشأن العنف ضد المرأة. ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر الحوار الذي أطلقته وزارة التضامن الاجتماعي عام 2022 بعنوان «متخافيش.. اتكلمي»[36]. كان الهدف من المؤتمر هو مكافحة التحرش الرقمي والابتزاز من خلال توعية الفتيات بمختلف أشكال العنف ضد المرأة وأساليب المنع والإجراءات التي يجب اتخاذها إذا لزم الأمر.

يلعب المجتمع المدني دورًا هامًا في مكافحة العنف الرقمي ضد المرأة وفي استخدام الإنترنت لمكافحة العنف ضد المرأة بشكل عام. تشير دراسة مفصلة أجرتها المنظمة النسوية التابعة لهيئة الأمم المتحدة إلى عدة مبادرات لمكافحة العنف ضد المرأة.[37]

Assault Police - مبادرة لمكافحة العنف الجنسي في مصر، كانت نشطة حتى نوفمبر 2021 على كل من منصتي فيسبوك وانستجرام، وبدا الأمر وكأنها حركة مصرية مناهضة للتحرش الجنسي على غرار #MeToo تقوم بتجميع شهادات ضد الجناة - دون كشف اصحابها.

متون - هيئة استشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات تقدم دورات تدريبية للتوعية الفنية حول السلامة الرقمية، وتجري ابحاثاً حول تقاطع التكنولوجيا والعنف ضد المرأة ونشر نتائج ذلك، على سبيل المثال ورقة البحث المشتركة بعنوان "دور التكنولوجيا في مكافحة العنف ضد المرأة".

وهناك مبادرة أخرى هي "قاوم" التي أطلقها - كما ذكرنا سابقًا - محمد اليماني، فور علمه بانتحار فتاة تبلغ من العمر 16 عامًا بسبب ابتزازها عبر الإنترنت.[38]وبالنظر لكون مثل تلك القصص تتناولها الصحافة - ولتجنب جلب العار لعائلات الضحايا في مثل هذا المجتمع المحافظ - قرر اليماني إنشاء صفحة "قاوم" على الإنترنت لدعم كل من يواجه ابتزازًا عبر الإنترنت، قبل أن تتفاقم المشكلة. توسعت الصفحة وانضم اليها أكثر من مليون متابع، ونشر مئات الضحايا تجاربهن مع العنف الرقمي على الصفحة. نجحت المبادرة الى حد تحولها الى منظمة غير حكومية. في عام 2021 كانت "قاوم" تتلقى يومياً حوالي 500 طلب مساعدة ضد الابتزاز الجنسي، واستطاعت حل حوالي 200 طلب منهم اسبوعياً[39]، كما كانت تقدم استشارات ونصائح عبر الانترنت للنساء والفتيات. في التاسع من أبريل 2023، على سبيل المثال نصحت "قاوم" - كما يبدو من

الشكل 2: منشور مثبت من صفحة Dashmel على فيسبوك.

(الشكل 3)[40] - النساء بالتأكد من أن أزواجهن لا يستخدمون هواتفهم خلال الأوقات الحميمة لأن العديد منهم يصورون زوجاتهم دون علمهم وقد تُستخدم مقاطع الفيديو تلك لاحقًا لابتزازهن

مؤسسة قضايا المرأة المصرية (CEWLA) هي أيضًا منظمة غير حكومية تركز على تقديم المساعدة القانونية للمرأة. كما تقوم بإجراء البحوث والتدريب والتوعية. ينشط المركز المذكور في مجال دعم النساء في قضايا العنف الرقمي، والدعوة إلى سن قانون موحد لمكافحة العنف ضد المرأة. كما ذكرنا سابقًا.

مؤسسة المرأة الجديدة هي منظمة غير حكومية نسوية تعمل على تمكين المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها، وتبرز أهمية الجمعية ليس فقط بسبب جهودها المبذولة في الدعوة إلى قانون موحد لمكافحة العنف ضد المرأة، بل أيضًا لتقديمها المشورة القانونية المجانية للنساء في قضاياهن، والتي كان الكثير منها من قضايا العنف الرقمي.

55. New Woman Foundation. 2023. “A unified law to combat violence against women”. https://www.youtube.com/watch?v=e4jvNZZ7PkQ
36. Egypt Today. 2022. Don’t be Afraid.. Speak up: Egypt launches campaign to combat electronic harassment. https://www.egypttoday.com/Article/1/117193/Don%E2%80%99t-be-Afraid-Speak-up-Egypt-launches-campaign-to-combat
37. UN Women. 2022. Mapping of laws and services for online and ICT-facilitated violence against women and girls in Arab States. https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/03/mapping-of-laws-and-services-for-online-and-ict-facilitated-violence-against-women-and-girls
38. Zidan, I. 2021. Qawem group saves Egyptian women from sextortion. Qantara. https://en.qantara.de/content/egypt-and-social-media-qawem-group-saves-egyptian-women-from-sextortion
39. ibid.
40. Qawem. 2023. Advice for Wives. https://www.facebook.com/qawem.community/posts/pfbid0brPkWvXK4PiNffTy7TR9bApjyqVdnBZGn87MCrHcezu3yXARg7wFXHF4seiRGiVRl

الشكل 3: لقطة شاشة لمنشور من صفحة قاوم على الفيسبوك.

أسئلة البحث

يهدف هذا البحث إلى إيجاد إجابات للأسئلة الرئيسية التالية:

1. إلى أي مدى يواجه النساء في مصر عنفاً رقمياً ؟
2. ما هي الأشكال الشائعة للعنف الرقمي ؟
3. ما هي العناصر المحفزة وراء انتشار تلك الظاهرة؟
4. كيف تبدو ردود فعل النساء على جرائم العنف الرقمي؟
5. ما هي تأثيرات العنف الرقمي على النساء وما هي أنظمة الدعم المتاحة لهن؟
6. ما هي الحلول المتاحة امام المرأة لحماية نفسها والحد من العنف الرقمي؟
7. ما هي التوصيات العملية والسياسية - الإجرائية اللازمة لتعزيز بيئة آمنة على الإنترنت للنساء والفتيات؟

مناهج البحث

كانت المنهجية الأولية التي تم اعتمادها هي إجراء مسح لفهم الوضع فيما يتعلق بالعنف الرقمي في مصر، واستهدف الاستطلاع كشف أكثر المنصات شيوعًا في استخدام العنف الرقمي ضد النساء، وصور ذلك العنف، وكذلك الدعم المتاح للضحايا، وردود افعالهن على العنف الرقمي، وتأثير هذا العنف على حياتهن. كانت أسئلة الاستطلاع في الغالب أسئلة متعددة الخيارات، مع تشجيع المشارِكات في الاستطلاع على ذكر التفاصيل كتابة في مكان منفصل. تم تصميم المسح ليشمل خمسة أقسام، وعلى النحو التالي:

معلومات عامة:
تضمن هذا القسم ثمانية أسئلة. كان الغرض من هذا القسم هو فهم الاطار الاجتماعي للمشاركات، من حيث الموقع والعمر والمهنة والحالة الاجتماعية ومستوى التعليم وترتيب المعيشة وما إذا كانت المشارِكة نشطة عبر الإنترنت، وواجهت عنفاً رقمياً من قبل، مع فتح امكانية الاستمرار في الاستطلاع فقط أمام من اصطدمن من قبل بعنف رقمي.

استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:
تضمن هذا القسم ثلاثة أسئلة لاستكشاف أنماط استخدام المشاركات للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، مع التركيز على التقنيات - الأجهزة - المستخدمة للوصول إلى الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي التي تستخدمها، وأنشطتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وتكرار حدوث ذلك.

العنف الرقمي ضد المرأة:
يتكون هذا القسم من ثمانية أسئلة تهدف إلى فهم مدى وأشكال العنف التي واجهتها المشارِكة، وهوية الجاني ونوعه، ومنصة وسائل التواصل الاجتماعي التي وقع فيها الاعتداء، وحجم القناعة بان العنف الرقمي تم فقط بسبب النوع.

آثار وتداعيات العنف الرقمي :
يحتوي هذا القسم على ثلاثة أسئلة تحقق في رد فعل الضحية على العنف الرقمي، بغض النظر عن الصلة بالجاني أو معرفته من قبل، وتاثير ما حدث عليها.

الحلول:
تم تخصيص القسم الختامي من الاستطلاع للحلول وتضمن 5 أسئلة للتحقق من معرفة الضحية بصور الدعم المتاحة لها، ومدى قوتها، والتدابير المقترحة اللازمة لحماية النساء من العنف الرقمي.

نُشر الاستطلاع على منصات التواصل الاجتماعي لشبكة Digital Arabia Network - في الفترة من 11 ديسمبر 2022 وحتى منتصف فبراير 2023، ونشره فريق البحث أيضاً على منصات تواصل اجتماعي أخرى على كل من تويتر وانستجرام لزيادة التعريف والانتشار. بالرغم من ذلك - للأسف - لم تأت الا 29 إجابة فقط، وهو ما اعتبرناه مؤشراً دالاً على الأزمة الحقيقية المتعلقة بالعنف الرقمي ضد المرأة في مصر، فالنساء لا يرغبن في الحديث عن تجاربهن السيئة - وللتعويض عن قلة الاجابات، قمنا عقب الاستطلاع بإجراء مقابلات مع سبعة خبراء يهتمون بظاهرة العنف الرقمي ضد المرأة في مصر. ضمت لجنة الخبراء ثلاثة محامين وعضو من المجتمع المدني وناشطين في مجال حقوق المرأة وطبيب نفساني. كانوا ستة إناث ورجل واحد.

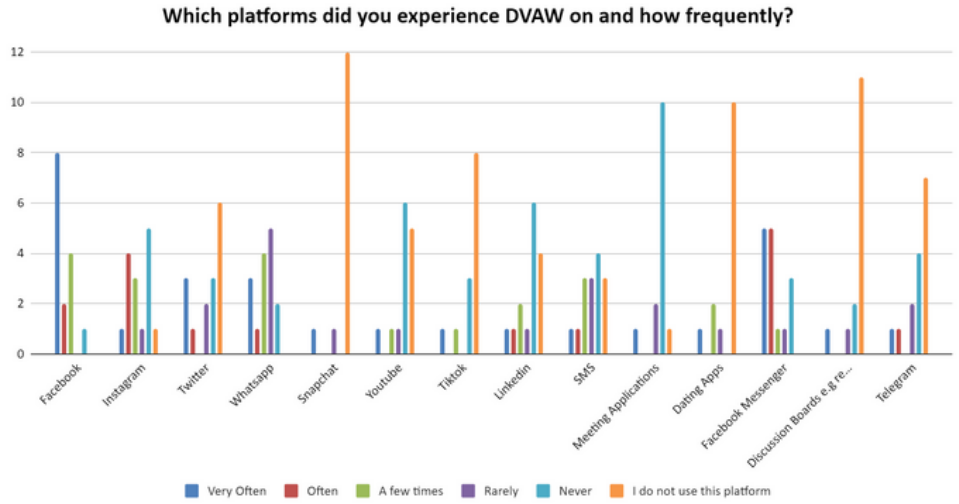

الشكل 4: نتائج الاستطلاع على المنصات المختلفة التي حدث بها عنف رقمي

نتائج البحث

أكثر من 50٪ من المشاركات كن من القاهرة الكبرى، وتتراوح أعمارهن بين 19 و 30 سنة - ونفى سبعة منهن تعرضهن لعنف رقمي. السبعة المشار اليهن تراوحت اعمارهن بين 30 و 49 عامًا، وكانت الهواتف الخاصة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو أجهزة الكمبيوتر المحمولة، هي الأجهزة الأكثر استخدامًا من قبلهن.

التعرض للعنف الرقمي: أين، ماذا ولماذا؟

تظهر النتائج أن منصات فيسبوك وانستجرام، وواتس اب، وفيسبوك ماسينجر، وتويتر، وتيك توك - كانت المنصات الأكثر استخدامًا من المشاركات في الاستطلاع - وان فيسبوك وفيسبوك ماسينجر كانتا المنصتين اللتين ارتُكب فيهما معظم حوادث العنف الرقمي، كما هو موضح في الشكل 4.

نتائج المقابلات أكدت هذه النتيجة. حيث كانت منصة فيسبوك هي المنصة الرئيسية التي وقعت فيها أغلب انتهاكات العنف الرقمي، علاوة بالطبع على وقوع مثل هذا العنف على منصات أخرى بأشكال متعددة وبمعدلات أقل.

وفيما يتعلق بالمقابلات - يذكر سابع من تمت مقابلتهم أن "منصة تويتر يستخدمها الجناة بشكل شائع لمشاركة المحتوى الجنسي للضحايا". وان منصة تليجرام أيضاً باتت مكاناً تنشط فيه المجموعات للتحريض والترويج لأنشطة العنف - والعنف الرقمي ضد المرأة، بل وباتت سياسات الخصوصية للمنصات المختلفة أداة لممارسة مثل هذا العنف بكل أشكاله الممكنة.

أكثر أشكال العنف ضد المرأة شيوعًا، وفقًا لما جاء في الاستطلاع ، كانت الاتصال المستمر غير المرغوب فيه سواء من خلال المكالمات أو الرسائل والإساءات اللفظية كما هو موضح في الشكل 5.

ذكرت إحدى المشاركات في الاستطلاع ان أحدهم استمر يتصل بها لمدة شهر كامل في السابعة صباح كل يوم من خارج مصر، وكانت كلما ترد يسيء اليها ويوجه لها كلمات غير لائقة. فبدأت تفتح عليه الخط مع اغلاق الصوت حتى توقف عن الاتصال.

مشاركة أخرى ذكرت انها كانت تتلقى مكالمات تحوي كلمات بذيئة من المتصل وهو يمارس العادة السرية.

الردود التالية على الاستبيان تبين الانتظام المروع لحدوث الإساءة اللفظية:

- "التعليقات دائما فيها اساءة ورسائل الخاص دائما يطلب فيها ان اعرض لهم جسدي و اجد دائما صور اعضاء و تهديد بالقتل".
- "في الكلية اتعرض لتحرشات لفظية و جسدية عندما يعثرون على حسابي الشخصي على منصات التواصل".
- "زميل لي في الكلية قام بتوزيع رقمي في احد الجروبات فوجدت كم هائل من ناس لا اعرفهم يتصلون يريدون مني خدمات جنسية".

إن مهاجمة النساء بسبب التعبير عن آرائهن عبر الإنترنت هو أيضًا شكل شائع من أشكال العنف الرقمي. تقول احدى المشاركات في الاستطلاع: "مفيش مرة اكتب تعليق على صفحة عامة الا ويتم الرد عليا بتعليق ملئ بالإيحاءات وليس له ادنى علاقة بالموضوع لمجرد اني بنت وصورتي ملفتة ودخول ع الانبوكس وكلام وتحرش". وهذا هو نفس ما أكدته مشارِكة أخرى - ذكرت إنها تعرضت للإهانة على منصة فيسبوك.

شكل آخر من أشكال العنف الرقمي يتمثل في تلقي تهديدات بالاغتصاب والقتل، خاصة عندما تظهر النساء سلوكاً غير معتاد، وذكرت احدى المشاركات انها اضطرت - عقب خلع حجابها - لإغلاق هاتفها بسبب عدد الرسائل التي تلقتها وتحوي اساءات جنسية وتهديدات بالاغتصاب.

تؤكد شهادات الخبراء أن المجال الرقمي المصري بشكل عام تحول الى بيئة معادية.

في المقابلة الخامسة ذكرت المشارِكة - ان العنف الرقمي في مصر لم

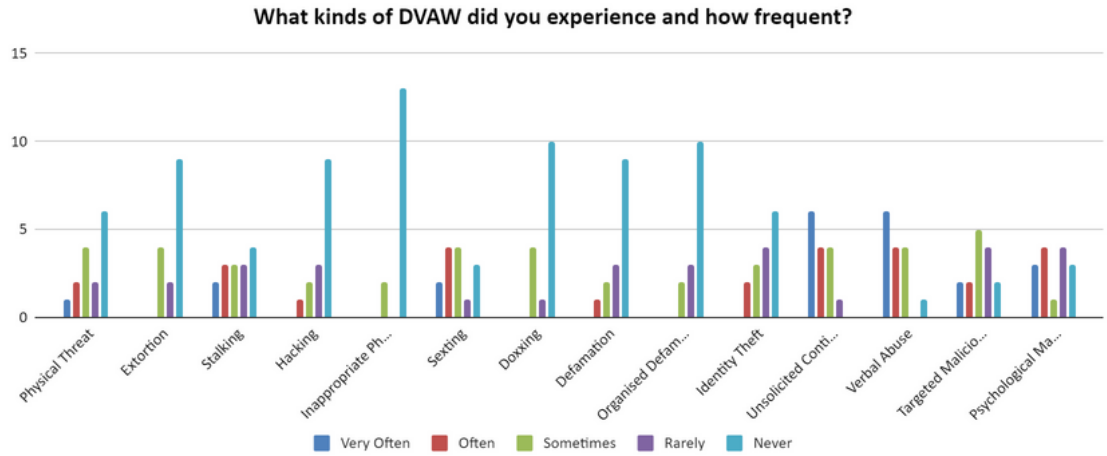

الشكل 5: نتائج الاستطلاع الخاصة بصور العنف الرقمي، ومعدلات تكراره.

يتم التحدث عنه بشكل كافٍ على الرغم من ان جميع النساء تصطدم به فور تواجدهن على الإنترنت، لمجرد كونهن نساء، وأن جوهر هذا العنف هو الجنس، وتضيف المشارِكة في المقابلة رقم 7 "ان الرجال باتوا على قناعة ان الانترنت هو مساحة عامة للذكور، وان النساء اللواتي يجرؤن على التواجد في هذه المساحة يستحقن التوبيخ". هذا العداء يظهر في شكل تعليقات عنيفة ومسيئة، أو حتى التواصل مع أفراد من عائلة المرأة لإبلاغهم بما يعتبرونه سلوكًا "غير لائق" لقريبتهم على الإنترنت. "الرجال أخذوا على عاتقهم في مجتمعنا مهمة إصلاح سلوكيات النساء اللواتي لا يلتزمن بالمعايير الذكورية الموضوعة للنساء" وذلك بحسب ما ذكرته المشارِكة في المقابلة رقم 7.

النظام الاجتماعي في مصر أكثر تعقيدًا مما نتصوره من بعض السياقات. فعدد السكان في مصر تجاوز 110 مليون نسمة، ينتمون لثقافات عديدة ومتباينة للغاية، والمعايير الاجتماعية تختلف داخل كل شريحة اجتماعية ثقافية منهم، وحين قامت وسائل التواصل الاجتماعي بازالة الحدود بين هذه الثقافات وفتحها امام الجميع في مساحة واحدة حدث ارتباك حقيقي وازداد العنف. على سبيل المثال - حين تجري الاشادة بمنشور يتضمن صورة لامرأة محجبة يقوم البعض بمدح تواضعها وينتقدها البعض الآخر - باعتبارها غير متواضعة بما فيه الكفاية، ويعتقد العديد من الخبراء أن الجهود الجماعية مثل تلك التي قامت بها مجموعة دشمل على منصة تليجرام - المذكورة سابقاً جهود منظمة وليست مبادرات فردية. كذلك يُعتقد أن جهود تلك المجموعات والكراهية التي تغرسها في أذهان الشباب حافز أساسي للعديد من الجرائم التي شهدتها مصر خلال العامين الماضيين - التي أقدم فيها شباب على قتل شابات.

ثاني أكثر أشكال العنف الرقمي شيوعًا في مصر - وفقاً للخبراء - هو الابتزاز أو الابتزاز الجنسي، وقد بينت المناقشة ثلاث فئات من الضحايا:

أولاً - تتعرض الفتيات والنساء - وبشكل كبير للابتزاز الجنسي والابتزاز عموماً. فالطبيعة المحافظة للمجتمع، تسهّل عادة من العثور على مواد ابتزاز الضحايا، ويسعى الجاني لمعرفة رد فعل الضحية حال اقدامه على الإساءة إليها. أحد الأمثلة على ذلك هو حالة الضحية التي تلقت رسالة على صندوق بريد - الغرباء - من شخص موجود معها باحدى مجموعات فيسبوك، ثم أخذ لقطة للمحادثة وتعمد تغيير النص باستخدام أحد برامج تعديل الصور ليجعلها تبدو وكأنها أجرت محادثة جنسية. بعد ذلك بدأ في ابتزازها باستخدام هذه الصورة، فلم تخضع للابتزاز وقامت بنشر محادثة الدردشة علنًا، معلنة عن تعرضها للابتزاز وسألت اصدقائها التواصل معها اذا تلقوا تلك الرسالة، وكان ذلك كافيا لإنهاء محاولة الابتزاز.

المواقف ليست كلها على هذا النحو، وبعض الضحايا يتعاملن بحساسية أكبر إذا كان هناك صور فاضحة، وخاصة اذا كانت تلك الصور حقيقية. بعض المتورطين في العنف الرقمي يتوقفون على الفور حال علمهم بتقديم الضحية بلاغاً للشرطة.

المذكور سابقاً يبين ان تلك المشاكل يمكن ان تنتهي سريعاً حال اقدام الضحايا على التصرف السريع، وعدم الخضوع للابتزاز، لكن، كما ذكرنا سابقًا، الأمر ليس دوماً بهذه البساطة. وقد تجد الفتيات الصغيرات اللائي نشأن في بيئات مغلقة أنفسهن في مواقف معقدة، في ظل ثقافة الخوف من الفضائح - التي تفضّل عزل النساء، اللواتي لا يوثق بهن، ولا يُغفر لهن حال حدوث ما يشين، كذلك تخشى الفتيات الصغيرات اعلام الوالدين بالإساءات التي يتعرضن لها، حسبما ورد في خمسة من المقابلات.

ووفقًا للمقابلة مع المشارِكة رقم 2 - كان السؤال الأول والأكثر شيوعًا الذي يأتي من الفتيات الصغيرات اللائي فوتحن في تقديم بلاغ بشأن الاساءات هو"هل سيعرف والداي بما حدث؟ "وحتى أولئك اللواتي يتقدمن ببلاغات - عادة يتوقفن عن متابعتها.

ثانيًا ، تعتبر الزوجات والازواج الحاليين والشركاء أو العشاق السابقين ايضاً فئة أخرى مستهدفة بالابتزاز أو الابتزاز الجنسي من قبل العشاق أو الأزواج أو الأصدقاء السابقين... ويحدث هذا لأسباب عديدة، وبأنماط ثابتة، فقد يلجأ الزوج في حالات - الانفصال - لابتزاز الزوجة بمقاطع الفيديو التي صورها خلسة اثناء العلاقة الحميمة - دون علمها - ولا يظهر بشخصه فيها - ليبدو الأمر كما لو أنها ارتكبت جريمة الزنا، ووفقاً للمشارِكة في المقابلة الأولى "تُستخدم مقاطع الفيديو هذه لإجبار المرأة على تقديم تنازلات خلال فترة الطلاق". وهناك[41] أسباب أخرى تدفع الرجال لابتزاز النساء بعد الطلاق أيضًا، وبحسب من أُجريت معها المقابلة الأولى "يجري الابتزاز بتلك الطريقة لإجبار الزوجة على اعادة العلاقة الزوجية، أو لطلب المال منها، أو حتى لمجرد إجبارها على الاستمرار في علاقة جنسية مع من انفصلت عنه"

41. Egypt Today. 2022. Killer of Nayera Ashraf appeals death sentence before Court of Cassation. https://www.egypttoday.com/Article/1/118283/Killer-of-Nayera-Ashraf-appeals-death-sentence-before-Court-of

شكل آخر من أشكال الابتزاز والابتزاز الجنسي شائع بين الشركاء غير المتزوجين، حيث يبدأ الشريك في ابتزاز شريكته السابقة، بل وفي الحالات القصوى مثل حالة نيرة أشرف يمكن أن يتطور الأمر على نحو مأساوي الى حد اقدامه على قتلها.

يواجه الشباب في الوقت الحاضر مشكلة حقيقية في تقبل الرفض، والامر قد يكون مرتبط بتنشئتهم، وعلى سبيل المثال أطلق تميم يونس أغنية في عام 2020، تحمل اسم (سالمونيلا - عشان تبقي تقولي لأ) تظهر الاختلاف في المواقف بين قبول الفتاة أو رفضها له، الفيديو المصاحب للأغنية كان عنيفاً للغاية وتتضمن مشاهده دماءً كثيرة، لذا تسببت الأغنية في اندلاع نقاش حاد- باعتبار ان مثل تلك الاغاني يشجع على العنف، واضطر المطرب لاحقًا للاعتذار[42] ولكنه قام باعادة نشر الأغنية مرة اخرى بنسخة صوتية[43] منها فقط على قناته على اليوتيوب في نوفمبر 2022.[44]

العديد من النساء قُتلن خلال الاعوام الأخيرة - ويتسبب ترويج مثل تلك الانباء في الايحاء لرجال آخرين بالاقدام على ارتكاب مثل تلك الجرائم، وبحسب المقابلة الرابعة - حالة نيرة - "صدمت الفتيات وعلقت في ذاكرتهن". لأن حالة نيرة لم تنتهِ بالقتل فقط، بل استمر التشهير بها حتى بعد وفاتها، وتم اختراق حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي واستخدام مقاطع فيديو وصور شخصية لها، لالحاق المزيد من العار بها وتقديم الأعذار والتبريرات لأفعال المجرم.

المجموعة الأخيرة الأكثر تعرضاً للعنف الجنسي على الانترنت هي مجموعة الناشطات النسويات، فبعد انتعاش حركة Me Too "أنا أيضًا" في جميع أنحاء العالم ومصر، تم استهداف الناشطات النسويات بشكل مستمر في العالمين الواقعي والافتراضي على السواء، وبحسب المقابلة رقم 7 فإن هؤلاء الناشطات لم يتعرضن للابتزاز فحسب، بل تعرضن أيضًا للتهديد بأشكال أخرى من الأذى". وهذا ما أكدته أيضاً المقابلة رقم 2، والتي أشارت الى أن "القضية اعقد من ذلك، فالسلطات قد تتعاطف مع النساء غير النسويات، بأكثر مما تتعاطف مع من يمارسن دوراً ما في الدفاع عن الضحايا، اللواتي لا يجدن أي نوع من التعاطف"، فالنسويات تقدمن بشكاوى عن تلقيهن تهديدات بالقتل دون استجابة. وليست فقط النسويات، بل وكذلك أي أنثى تتفاعل مع محتواهن. ومن ثم، فقد حذرت الناشطات النسويات - النساء من الانخراط في التفاعل مع منشوراتهن كيلا يقعن مثلهن ضحايا للعنف الرقمي.

وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كان ضحايا العنف الرقمي يتم استهدافهن، باعتبارهن نساء، تؤكد الاقتباسات التالية من الضحايا أن ما يحدث لهن يقع بسبب نوع الجنس:

- "كوني ناشطة كان سيعرضني للعنف الإلكتروني ايا كان نوعي، لكن الكثافة والبجاحة واريحية المعنفيين ونوعية التعنيف نابعة من كوني امرأة."
- "الرد يكون بغل وحقد وتجبر لمجرد اني بنت."

بعد المناقشة حول أي المنصات الأكثر شيوعًا في ممارسة العنف الرقمي، والصور المختلفة لهذا العنف، تعرض الاستقصاء لمرتكبي العنف الرقمي - الجناة - من حيث الجنس، وبينت اجابات أحد عشر مشاركة أن الجناة في الغالب كانوا من الرجال، بينما اشارت أربعة اجابات الى ان الاساءات الرقمية تأتي من قبل الرجال والنساء على السواء، وذكرت مشاركة واحدة أنها لا تعرف جنس الجناة. بينت الإجابات أيضًا أن الإساءات جاءت بشكل أساسي من أشخاص غرباء، وفي الغالب على الخاص.

11 مشاركة بينت ان الانتهاكات كانت متكررة من قبل أشخاص غير معروفين لهن، على عكس أربعة اجابات أشرن الى أن الإساءات جاءت من أشخاص معروفين لهن، واكدت إحدى المشاركات الى أن الإساءة حدثت من أقاربها، وبينما ذكر عشرة مشاركات أن الإساءة حدثت بشكل متكرر في الخاص، ذكر ثلاثة فقط أنها حدثت في كثير من الأحيان في الصفحة العامة. وأكدت المقابلات التي تمت تلك النتائج.

ردود فعل النساء وتأثيراتها ودوافعها

تقتصر ردود أفعال ضحايا العنف الرقمي غالباً على التجاهل أو اغلاق الحسابات وحظر الجناة وحذفهم من قائمة المتابعين، وتعتقد احدى الضحايا ان التجاهل هو الطريقة الوحيدة أحياناً لوقف العنف الرقمي، لأن الدخول في مواجهة مع الجاني قد تؤدي لدفعه لمزيد من العنف، لذا "يصبح حظره وحذفه حلاً مناسبًا". وأكدت مشاركة أخرى ذلك بقولها "بحس ان اي حاجة هتتعمل ملهاش فايدة ومش هيتعاقب اللي عملها لأنها بتتشاف تافهة ومش مستاهلة".

42. Tameem Younes. 2020. Salmonella (because you rejected me). https://www.youtube.com/watch?v=26Z4zH44sB8
43. King EDitor. 2020. Tameem Decides to Remove the Salmonella Song and the Reason for that. https://youtu.be/Q7nxLqbwazc
44. Tameem Younes. 2022. Salmonella (because you rejected me). https://www.youtube.com/watch?v=N0hpFH3pREQ

يشير هذا إلى شعور ضحايا العنف الرقمي بالعجز وفقدان الأمل في الإنصاف.

كتبت إحدى المشاركات وهي تحكي قصتها "في البداية ليا كنت بحب اكون اكتيف سواء بالبوستات او بالكومنتات بس بلاقي عنف ومضايقات كتيره وكمان في الي بيدخل برايفيت ويشتم ويسب عشان قولت رأيي في حاجة مختلفة ليه، وبطلت اكون اكتيف زي الاول بكتير. ودا سببلي بضعف في الشخصية لاني بنت ومش هعرف ارد ولا اشتم على الشخص دا ولا اقدر اتحمل الاهانة الي بتصدر منه ليا، ولو اتكلمتو عن حل للمشكلة دي يكون كويس جدا ازاي نقدر نرد ونواجه من غير خوف ونقوي ثقتنا بنفسنا".

تشرح مشاركة أخرى رد فعلها على العنف الرقمي الذي تعرضت لها حين خلعت حجابها: "عند خلعي الحجاب والتعبير عن آرائي المتحررة نوعا ما في فترة سابقة، كان العنف موجه من دائرة أوسع من الأقارب والمعارف وأصبحت أشعر بعدم الأمان اتجاه الجميع وقمت بحظر أغلب معارفي وإقفال حساباتي لأوقات طويلة حتى استطعت تشكيل دوائر اجتماعية جديدة أكثر أمانا".

بعض المشاركات حاولن الإبلاغ عما يواجههن من عنف على منصات التواصل الاجتماعي دون جدوى. تقول احداهن "بكون بكتب تعليق عادي جدًا بيشوفوا شباب وبيقرروا انه مستفز، بتشتم بابشع الالفاظ سواء على الخاص او في التعليقات، شتائم خارجة وتهديدات بالاغتص.اب. عشرات التعليقات بتشتمني ولو حاطه صورتي الشخصية بيبتدوا يسخروا ويتنمروا على شكلي، ومره واحد سرق حسابي على انستجرام، ومره واحد تاني خد تعليقي ونشره عل صفحته، بلغت فيسبوك انه دا يعتبر تشهير، وفيسبوك مقدموش اي رد فعل ".

المشاركات أفدن أن ما واجهنه من عنف رقمي قد أثر عليهن بطرق مختلفة، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر- اصابتهن بالاكتئاب، والحذر عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وتغيير الطريقة التي يعبرن بها عن أنفسهن عبر الإنترنت، ومواجهة لوم الأسرة والمجتمع، والاحساس بالذنب على انفراد وامام الآخرين، والابتعاد عن وسائل التواصل الاجتماعي، والقلق الى حد عدم القدرة على النوم - ما أثر سلباً على الصحة بشكل عام، بل وأعرب البعض عن مراودته افكار الانتحار بسبب ذلك.

يمكن تقسيم أسباب انتشار العنف الرقمي إلى عدة فئات، السبب الرئيسي هو عدم وجود تبعات وعقوبات للحد من ارتكابها، وهو ما يفسر تكرار جملة "من أمن العقاب اساء الادب" عدة مرات في الإجابات، وبمعنى ان من يأمن من العقوبة سيُقدم على فعل أي شيء. المشاركات في الاستطلاع يعتقدن ان قناعة الجناة بافلاتهم دوماً من العقاب على ما يرتكبونه على الانترنت - تمنحهم القدرة والقوة على ارتكاب المزيد من الاعتداءات، والشعور بأن من حقهم ارتكاب المزيد من الاساءات للنساء عبر الانترنت.

إن ما يمكّن مرتكبي العنف من الاستمرار في الاساءة للنساء عبر الانترنت هو احجام النساء في كثير من الاحيان عن اتخاذ أي إجراء ضد ذلك.

احدى المشاركات تشير الى ان انتشار العنف الرقمي ضد المرأة يعود في جانب منه الى اطمئنان الجناة - لعلمهم أن الضحايا في الغالب غير قادرات على اعلام من حولهن بما يجري، وهناك العديد من الأسباب التي تجعل النساء يحجمن عن الشكوى ورفع التقارير عن الاعتداءات إلى السلطات، أحد تلك الأسباب يكمن في ان تقديم التقارير إلى السلطات يستنزف وقتاً وجهداً وطاقة، هذا علاوة على ان الابلاغ سيورد ذكر آخرين في التقرير دون رغبتهن - فبحسب ما تقول احدى الضحايا "سعييت للقيام ببلاغ ولكن كما وضحت سابقا - ذكر الكثير عن أشخاص اخرين في نفس الرسالة صعب من القيام بهذا لأنها أسرار شخصية تخصهم وعلى الرغم من عدم خوفي من هذا المتحرش الا اني تراجعت عندما أخبرت بأن احضر معي تليفوني لتفقد الرسائل المرسلة".

تلعب الثقافة دورًا حيويًا في انتشار العنف الرقمي ضد المرأة، بما في ذلك "المعايير المزدوجة للمجتمع" و "العادات الموروثة الخاطئة، وظهور الداعين وتمسكهم في الدين من منظور المرأة اكثر وانها للخدمة والمساعدة والرجل اقوى وله الحكم المطلق..ومثل هذا القبيل" وذلك وفق ما تؤكده مشاركة أخرى - حيث تقول „بسبب النظره الدونيه للمرأه،

لاسباب دينيه خاطئه بسبب ان مفسرين الدين جميعهم ذكور، وايضا واضعين القوانين التي تمكن المغتصب او المتحرش من الافلات من العقوبه ذكور ايضا". علاوة على ذلك ، فإن "الخطاب النسوي (على اختلاف) البادي في الانتشار، مما يستدعي عداء ازيد من متبني الثقافة الذكورية" - وذلك وفقاً لاحدى المشاركات.

أخيرًا - يعتقد بعض المشاركات في الاستطلاع أن الزيادة الحالية في حالات العنف الرقمي ضد المرأة في مصر تتم بشكل منظم، وبحسب أحد الاراء "هذه حملات ممنهجة غرضها فرض تطبيع المجتمع بمنظر معين وللأسف ينجرح الكثير من الشباب الضعيف وراء هذه الأفعال، حتى ولو لم يكونوا منتمين لنفس المدارس التي تحاول تقييد المجتمع، لما تعطيه لهم باحساس وهمي بالرجولة والفحولة والسيطرة والقدرة".

لذلك - هناك العديد من القضايا التي يجب معالجتها لاحتواء الموقف المتصاعد من العنف الرقمي ضد المرأة في مصر، وكلها قضايا تعود للأسف إلى مشكلة رئيسية واحدة - هي ان الضحايا غير قادرات على التعبير عن معاناتهن وتُتركن - كلاً على حدة - لمواجهة مشكلتها بنفسها، بعزلة تامة، حسبما أكدت جميع المقابلات. الضحايا يفتقدن الدعم الاجتماعي والقانوني والنفسي المطلوب للتعامل مع مثل هذا الموقف، وهذا ما يمكن تفسيرة بأكثر من طريقة.

في حالات الابتزاز، والابتزاز الجنسي - لا تكون المرأة في الغالب قادرة على طلب مساعدة أسرتها، فبالنظر لمدى تحفظ المجتمع - قد تكون حياتها في خطر - من اسرتها نفسها - اذا أدركت الاسرة ان الابنة كانت تعيش حياتها الجنسية بحرية خارج مؤسسة الزواج، وحتى لو كان هناك صور ملفقة فقد لا تصدقها عائلتها، ما يهددها بضرورة مواجهة رد فعل عنيف من العائلة، بل وحتى لو صدقتها عائلتها - فإن الفضيحة الاجتماعية ووصمة العار ستظل تلاحقها، وهذا يعني أن الثقافة السائدة هي التحدي الرئيسي الذي تواجهه النساء هنا - ثقافة لا تثق بالنساء، وهذا بدوره يجعل المرأة هدفًا سهلاً للابتزاز.

الابتزاز لا يحدث دوماً بسبب صور جنسية - وبحسب المشاركة في المقابلة الرابعة "في بعض الحالات، قد تكفي صور عادية للنساء بشعرهن المكشوف دون الحجاب للابتزاز". أخيرًا ، هناك أيضًا آباء مدركون لانتشار العنف الرقمي ضد المرأة وأن بناتهم يمكن أن يصبحن ضحايا له ، "لكنهم لا يعرفون كيف يتحدثون مع بناتهن حول تلك القضايا".

هناك قضية أخرى يواجهها الضحايا عند التعامل مع العنف الرقمي ضد المرأة، وهي أن "معظم العاملين في مجال إنفاذ القانون هم من الذكور" - وفقاً للمقابلة رقم 3 - وهذا يخلق عقبة أخرى فيما يتعلق بتقديم الشكاوي والإبلاغ عن حالات العنف، فالضحايا لا يردن "خوض{ التجربة مرة أخرى بالتحدث عنها - أكثر من مرة أحياناً - مع رجل - فهذا مزعج بالنسبة لمن تعرضت لصدمة بالفعل، ويحد بشدة من الرغبة في الإبلاغ أو الشكوى. كذلك - بحسب المقابلة رقم 2 "ما يزيد من الازعاج هو ان الجناة يرتكبون جرائمهم عبر الإنترنت خلف الشاشة وهم مرتاحون على الاريكة، فيما تحتاج الضحية للذهاب فعليًا إلى السلطات في مكاتبهم"، وفي الحالات التي يريد فيها الضحايا الإبلاغ عن أزواجهن، يُطرح عليهن أحيانًا أسئلة محرجة من قبل أولئك الذين يتلقون التقارير مثل "هل تريدين حقًا الإبلاغ عن زوجك؟" - بحسب المقابلة رقم 1 - وتستخدم مثل هذه الاسئلة لثني الضحايا عن الاستمرار في عملية الإبلاغ.

بشكل عام، برهنت التجارب على ان الثقافة المصرية المحافظة تتسبب في التشهير والالقاء باللوم على الضحية اذا قررت الابلاغ والشكوى، علاوة على طول المدة التي تقتضيها عمليات الابلاغ خلال التعامل مع المسؤولين، ما يفسر اقدام العديد من الضحايا على إسقاط الدعاوي. وطبقًا للمقابلة رقم 2 "يبين الوضع الحالي أنه لم تُحسم حالة واحدة من القضايا المرفوعة بسبب العنف الرقمي ضد المرأة - من كل تلك التي عُرضت على الرأي العام - لصالح الضحية" - وقضايا العنف الرقمي التي خرجت للرأي العام هي حالات توفي فيها الضحايا سواء بسبب اقدام الجاني على قتل الضحية، أو اقدام الضحية على الانتحار مثل قضية بسنت خالد، كذلك لا تقدم النساء على إبلاغ السلطات بسبب لغة الخطاب التي يواجهنها عند الإبلاغ.

من منظور نفسي - تقول المشاركة الرابعة - "هناك نقص عام في كفاءة جميع من يتعاملون مع ضحايا العنف الرقمي، بما فيهم حتى الخبراء النفسيين أنفسهم الذين يتصدون عادةً لمعالجة الحالات بشكل مرضي". يفتقر العاملون الاجتماعيون والمحامون وكوادر المجتمع المدني والمسؤولون عن إنفاذ القانون إلى الحساسية الجنسانية والنفسية اللازمة للتعامل مع قضايا العنف الرقمي ضد المرأة. وبالمثل ، هناك نقص عالمي

في التدريب وهناك ندرة في الأبحاث حول التأثير النفسي ومعاملة الضحايا أو الناجين من العنف الرقمي ضد المرأة.

أخيرًا، وبحسب المشاركة الثالثة - أدى أيضاً تدهور الوضع الاقتصادي في مصر الى انتشار العنف الرقمي، فتدهور الأوضاع الاقتصادية تسبب في زيادة عامة في العنف، بما في ذلك العنف الرقمي.

حلول العنف الرقمي في مصر

قبل مناقشة حلول العنف الرقمي في مصر، كان من الضروري استكشاف خيارات الدعم المقدمة للنساء اللواتي واجهن مثل ذلك العنف. بحسب الشكل 6 أدناه، تشير غالبية الاجابات إلى وجود وعي بخدمات الدعم المختلفة المتاحة لضحايا العنف الرقمي ضد المرأة في مصر، لكن المزيد من الضحايا أفدن بعدم استخدامها، على الرغم من معرفتهن بها. الخدمة الوحيدة التي لم يكن معظم الضحايا على دراية بها هي خدمات الدعم الفني للضحايا والتي تشير إلى فرص التدخل الإيجابي.

ينقل الشكل 7 أيضًا رأي المشاركات حول أكثر التدابير فعالية لمكافحة العنف الرقمي ضد المرأة. وبحسب الإجابات كانت التدابير الأكثر فعالية هي الجهود المبذولة لنشر الوعي الاجتماعي حول العنف الرقمي والتوعية والتدريب على السلامة الرقمية في الجامعات والمدارس. وأتبعت هذه الإجراءات في تفضيلها بالحاجة إلى مزيد من الدعم التقني والقانوني والنفسي، بالإضافة إلى تدريب فرق تقديم المساعدات الأولية لضحايا العنف الرقمي ضد المرأة.

المقابلات أكدت على أهمية التوعية. بينما أشار بعض النشطاء والناشطات ، الذين يديرون حملات التوعية الى عدم وجود تفاعل كبير مع منشورات التوعية، مع ذلك من المهم أن نتذكر - بحسب ما بينت المقابلة الاولى - أن "الوعي تراكمي". لذلك، على الرغم من قلة التفاعل مع منشورات التوعية من الضروري استمرارها، ليستمر تزايد وتراكم الوعي بشأن العنف الرقمي .

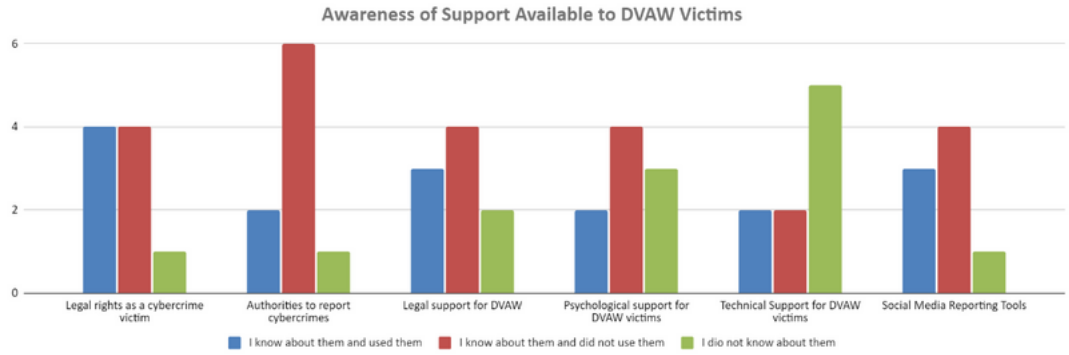

الشكل 6: ملخص لنتائج الوعي بوجود واستخدام آليات دعم مختلفة للناجيات من العنف الرقمي بالنسبة المئوية.

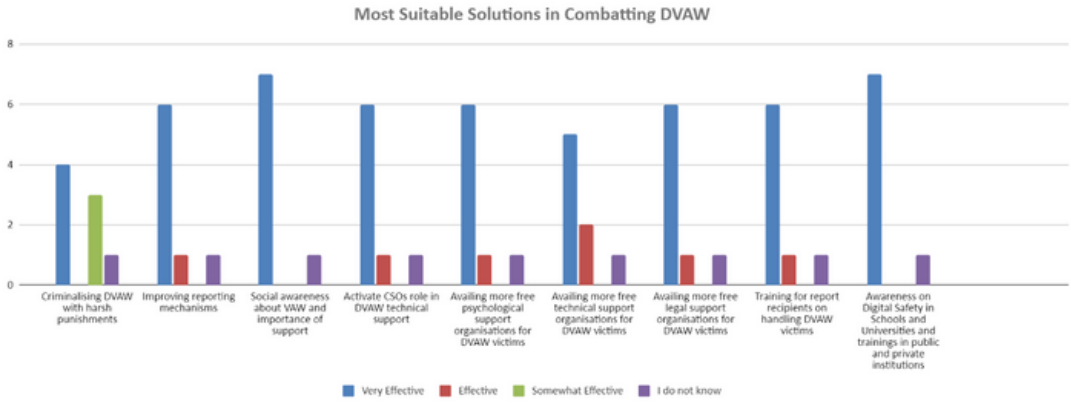

الشكل 7: ملخص لتقييم المشاركات للتدابير المقترحة لمكافحة العنف الرقمي ضد المرأة.

الاجابة رقم 7 بينت ان "الوعي ليس مطلوبًا للنساء فقط، لكن للوالدين والأولاد والرجال". يجب توجيه الانتباه إلى الآباء الذين يمثلون خط الدعم الأول للمرأة ، وخاصة الفتيات. كما أنه أمر حيوي بالنسبة للفتيان - ليس فقط باعتبار ان بعضهم هم الجناة الرئيسيون لمثل هذه الجرائم، بل أيضاً للتوعية بالتدخل اذا لزم الأمر، وشهدوا حالات عنف رقمي - لدعم الضحايا، هذا ويُعتقد أن الرجال يميلون أكثر إلى الاستماع إلى مثل هذه الرسائل عندما تأتي من اقرانهم الرجال، لذا يجب تجنيد الرجال في حملات التوعية وخدمات الدعم تلك المشار اليها.

مشاركة أخرى بينت في المقابلة السادسة "ان حملات التوعية والتحذير للفتيات يجب أن تحدث أيضاً في الجامعات والمدارس" بحسب ما أكدته نتائج الاستطلاع.

المنظمات النسائية، وكل ماله علاقة بالنشاط النسوي اكتسب مؤخرًا سمعة سيئة في مصر بسبب التشهير المستمر بالناشطات النسويات. على العكس من ذلك، تثق العائلات بالجامعات وتلتحق الفتيات بالفعل بها لاستكمال تعليمهن، لذلك فقد يكون من الأسهل والأكثر ثقة القيام بحملات التوعية من خلال المؤسسات التعليمية. الملاحظة الأخيرة بشأن الوعي - التي ذُكرت في المقابلة السادسة هي أن "الوعي يستوجب استمرار الجهد، وأن هناك حاجة إلى مزيد من الأموال لدعم استمرار تلك الحملات"

فيما يتعلق بالتشريعات وإنفاذ القانون - دعت المشاركات إلى وضع قانون محدد يتناول العنف الرقمي. أيضًا، وكما ذُكر في المقابلة السابعة "يجب أن يراعي القانون الآثار الاجتماعية والنفسية للعنف الرقمي ضد المرأة".

علاوة على ذلك يجب تدريب ذراعي التحقيق والقضاء لإنفاذ القانون بشأن العنف الرقمي. على سبيل المثال، تقول المشاركة في المقابلة الخامسة "لقد أثبتت التجارب في بلدان أخرى مثل تونس أن تدريب القضاة، يؤدي إلى عقوبات أكثر ملاءمة لقضايا العنف الرقمي". وتوصي المقابلة الثالثة "بضرورة أن يكون جميع من يتعاملون مع ضحايا العنف الرقمي من الإناث، من بداية العملية إلى نهايتها"، وذلك لتقليل الصدمة التي يعاني منها الضحايا اللواتي يضطررن إلى سرد ماحدث، وبشكل تفصيلي أثناء التحقيقات - وهذه ملاحظة وردت في جميع المقابلات.

لتشجيع الضحايا على الإبلاغ بشكل أكبر، وتسهيل الأمر عليهن للقيام بذلك ، ذُكر في المقابلة 3 أنه "يتوجب تبسيط عملية الابلاغ وتقديم التقارير، وان يكون ذلك ممكناً اونلاين - عبر الإنترنت"، وهذا ما طالبت به المشاركة في المقابلة الثانية - التي نوهت الى ان ذلك "موجود بالفعل في مصر بمحاكم أخرى مثل تلك التي تفصل في القضايا التجارية". بالإضافة إلى ذلك يجب سحب ذلك أيضًا على التجاوزات الرقمية الأخرى، وتقليص وقت التحقيق لتقليل الضغط النفسي على الضحايا حتى لا يسقطن قضاياهن.

تقول صاحبة المقابلة الرابعة ان "التدريب الجيد مطلوب لجميع الاشخاص الذين يعملون في قضايا العنف الرقمي، ويجب تدريبهم على فهم ماهية العنف الرقمي ضد المرأة، وتأثيراته، وكيفية تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا". كذلك يحتاج العاملون الاجتماعيون والرسميون الذين يدعمون الضحايا - هم أيضاً إلى دعم نفسي، فالاضطرار إلى التعامل يومياً مع مثل تلك الحالات مؤلم بالنسبة لهم أيضًا. ومن ثم، يجب أن تشمل الجهود دعمهم نفسيا أيضا.

خاتمة وتوصيات

على الرغم من كثافة هذا التقرير ونتائجه، إلا أن هذا البحث لامس فقط سطح العنف الرقمي في مصر، ويمكن بالفعل التأكيد على ان المرأة تعاني وتكافح في الواقع أكثر بما لايُقاس مما ذكر هنا.

كما ذكرنا من قبل - فإن القدرة على فهم خطورة حجم العنف الرقمي في مصر وتأثيراته الحقيقية يعوقها عجز المرأة عن "الكشف صراحة عما تواجهه". فبصرف النظر عن التعرض للعنف الرقمي بالفعل، فإضطرار الضحايا إلى مواجهة ما يجري في صمت هو جريمة أسوأ من العنف نفسه. الشعور بالضعف والخضوع بلا حيلة للعنف الرقمي يمثل مشكلة بالطبع، لكن عدم الشعور بالأمان الكافي وفقدان شجاعة طلب المساعدة والدعم في المنزل أو المجتمع هو أمر كارثي آخر، وهذا للأسف يترك حتى المتخصصين الذين يتعاملون يومياً مع ذلك الملف - غير قادرين على فهم التداعيات الحقيقية للعنف الرقمي ضد المرأة، بل والمجتمع ككل، وهذه لحقيقة هي أهم نتائج البحث.

بناءً على نتائج هذا البحث، هناك العديد من التوصيات الاجرائية التي يمكن اقتراحها لمعالجة قضية العنف الرقمي ضد المرأة في مصر. وتشمل تلك المقترحات:

كسر حاجز الصمت: يجب بذل الجهود لدفع الضحايا للتحدث عن تجاربهن مع العنف الرقمي، حيث لا يمكن معالجة المشكلة بالكامل إلا بفهمها. وحتى يحدث ذلك، هناك بالطبع العديد من الإجراءات التي يمكن اتباعها. وبالرغم من انها ستكون اجراءات لتخفيف تداعيات مشكلة العنف الرقمي وليس لمعالجة جوهر المشكلة - الا إنها تظل اجراءات مهمة وضرورية مرحلياً.

حملات التوعية: من المهم العمل على رفع مستوى الوعي لتحويل الضعف العام للثقة تجاه المرأة إلى فهم حقيقي لدورها في النظام الاجتماعي، فكل انسان يمكن ان يتحول في لحظة ما الى ضحية محتملة للعنف الرقمي عبر الانترنت، وسيساعد الوعي المشار اليه في إنشاء مساحة رقمية أكثر أمانًا للنساء عموماً، وسيؤهلهن كي لا يتحولن الى اهداف سهلة لممارسي العنف الرقمي، وكذلك سيساعد في إنشاء شبكة دعم للنساء المستهدفات من هذا العنف، وهذا ما نفتقده حالياً. كذلك لا يجب ترك الضحايا وحدهن في مواجهة المشكلة، على أمل ان يساهم نشر الوعي في تشجيع المزيد من الضحايا على الاستمرار في المواجهات القانونية حتى النهاية، وحصول

قضايا العنف الرقمي على التغطية الاعلامية اللازمة، لمنع تورط المزيد من الرجال في مثل هذه الممارسات، وهذا من شأنه أن يلقي الضوء على حالات آنية، بدلاً من الانتظار وعدم الاهتمام الا بحالات مات اصحابها بالفعل.

الإصلاح القانوني: كما ذكرنا سابقًا، من الضروري وجود قانون موحد لمكافحة العنف بشكل عام ضد المرأة - متضمناً العنف الرقمي، فالتشريع الحالي - رغم كونه متقدماً - لا يزال غير كاف لردع ممارسي العنف الرقمي. كذلك يجب تقصير الخطوات الإجرائية - القانونية لحوادث العنف الرقمي ضد المرأة، لتقليل معاناة الضحايا أثناء التحقيق، ما سيقلل من معدلات التوقف عن الاستمرار في متابعة القضايا.

آليات الابلاغ التقنية: من الضروري ايجاد آليات تقنية للإبلاغ عبر الإنترنت عن حالات العنف الرقمي ضد المرأة، بالتزامن بالطبع مع خلق بيئة مناسبة لتحفيز النساء على الإبلاغ، ولو - على سبيل المثال - بتعيين موظفات للتعامل مع قضايا العنف الرقمي ضد المرأة.

بناء القدرات: تنمية الكفاءات وبناء القدرات أمر ضروري على مختلف المستويات - حيث يحتاج كل من يتعامل مع ضحايا العنف الرقمي ضد المرأة إلى التدريب بدءً من متلقي المكالمات على الخط الساخن، وحتى قضاة المحكمة. علاوة على ذلك، يجب بذل الجهود لتعزيز القدرات النفسية والاجتماعية لدى الآباء والمعلمين وعلماء النفس - الذين يفتقرون أحيانًا إلى فهم واستيعاب أفضل الطرق للتعامل مع ضحايا العنف الرقمي من النساء، وأخيرًا تقديم الدعم القانوني والنفسي والتقني المجاني باعتباره ضرورة لا غنى عنها .

البحث: كما ذكرنا سابقًا هذا البحث مجرد مدخل بسيط لقضية العنف الرقمي في مصر، فهناك حاجة ماسة لرسم خريطة الدعم القانوني والتقني والاجتماعي والنفسي المتاح للمرأة، وتسريع وصول الضحايا لوسائل الدعم بسهولة ويسر، وهذا لن يتم الا بتحديث وإيضاح آليات وسبل الدعم أولاً بأول. من ناحية أخرى - تدور معظم المناقشات بشأن العنف الرقمي في مصر حول الابتزاز الجنسي، في حين يتم تجاهل العمل المنظم الذي يجري لإيجاد بيئة رقمية معادية، وهذه قضية تحتاج إلى دراسة، فحتى النساء اللواتي لم يتعرضن للابتزاز يتعرضن للعنف الرقمي الذي تتعرض له اخريات عبر الإنترنت، ما يعزز الخوف والانسحاب التدريجي من التواجد على الإنترنت، ولذا فهناك حاجة ماسة لمزيد من البحث حول التأثير النفسي للعنف الرقمي ضد النساء، وأفضل الحلول للدعم النفسي لكل من الضحايا وفرق الدعم النفسي على السواء، خاصة في حالات نقص آليات الوقاية .

قضية العنف الرقمي قضية معقدة ـ وتتشابك أطرافها، بل وتتزايد تعقيداتها مع زيادة التطور التقني الحالي، ومن ثم، فإن مكافحتها تتطلب حلولًا مبتكرة، ومتعددة بصور مختلفة، وجهودًا تراكمية متواصلة. جدير بالذكر ان الشعور بالأمان هو حاجة إنسانية أساسية، وليس رفاهية، وفقدان الناس الشعور بالأمان في الشوارع، والمنازل، سواء في الواقع المعاش أو في العالم الافتراضي مشكلة عامة، وليس مشكلة تخص النساء وحدهن، ولذا فانسحاب النساء من الاماكن التي يتعرضن فيها للأذى سينعكس سلباً على مجمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

أخيراً - فهذه الدراسة هي دعوة لبذل المزيد من الجهود من أجل خلق بيئة أكثر أمانًا على الإنترنت، بيئة تشمل الجميع، ونشر الوعي حول العنف الرقمي وتداعياته ضد المرأة، والحاجة إلى بناء قدرات السلامة الرقمية، والاستراتيجيات التي تُمكّن الضحايا من الوقاية من ذلك العنف. الأهم من ذلك، أن هذه الدراسة موجهة لجميع النساء في العالم، لتؤكد لهن أنهن لسن وحدهن في مواجهة هذه الظاهرة، وأن هناك خبراء وخبيرات في كل مكان يستطيعون ويريدون المساعدة.

ابق بأمان!

DIGITAL arabia network